بلدية جمّـال

محضـــر جلســـة الدورة العاديـــة الأولـــى للمجلس البلدي لسنـــــة 2020

المنعقـــدة : بتـــاريخ 29 فيفري 2020

إنعقدت جلسة الدورة العادية الأولى لسنة 2020 يوم السبت الموافق لـــ 29 فيفري 2020 على الساعة الرابعـــة مساء بقصر البلدية برئاسة السيد الحبيب الميلي رئيس المجلس البلدي والتي سبقتها جلسة تمهيدية للمجلس البلدي وانعقدت بتاريخ 25 جانفي 2020 وبناء على الإستدعاء الموجه لكافة أعضاء المجلس البلدي بتاريخ 14 فيفري 2020 تحت عدد 403 حضر تسعة عشرة (19) عضوا كلّ من السّيـــدات والسّـــادة :

- هاجر الحيبار : مساعد رئيس البلدية
- الحبيب الملوح : مساعد رئيس البلدية
- عبد الناصر بن شرادة : مساعد لرئيس البلدية و رئيس لجنة الإعلام والتواصل والتقييم
- مصطفى بودقة : رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف
- حسناء التبيني قرّب : رئيسة لجنة النظافة والصحة والبيئة
- البشيـــر رجب : رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية
- محمد زياد الماهر : رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات
- حمدي كزيز : رئيس لجنة الطفولة والشباب والرياضة
- مريم بن قاسم : رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة
- كوثر سعد : رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة والتعاون اللامركزي
- عواطف الأبلق : عضو مجلس بلدي
- روضة بركالله : عضو مجلس بلدي
- زهرة كزيز : عضو مجلس بلدي
- نورشان بن رجب : عضو مجلس بلدي
- ماهر الصيد : عضو مجلس بلدي
- الناصر العابد : عضو مجلس بلدي
- الفاضل جعفر : عضو مجلس بلدي
- رضا بقيقـــة : عضو مجلس بلدي
- عبد الله بلخيرية : عضو مجلس بلدي

وتغيّب عن الجلســـة كلّ من السّيـــدات والسّـــادة :

– وداد بركالله – رندة الفريقي – لمياء حسيون – آمنة بن تيشة – ليلى البرجي – نبيهة النجار – – هشام بن صالح– كريم جابالله– منصور عبيد – هيثم السريحي .

كما حضر الجلسة ممثلا عن الإدارة البلديّة كلّ من السّـــادة والسيدات :

- مجدي ثابت : كاتب عام بلدية جمّال
- سميرة قزارة : رئيس مصلحة التصرف في الموارد البشرية
- محسن النصري :الشؤون العقارية
- محمد الناصر بن عمر : عن المصلحة الفنية
- هيكـــــل هـــــوى : تقني
- ليلى الغزيل : عن الإدارة البلدية

وذلك للنظر في جدول الأعمـــال التّـــالي:

1- متابعة النظافـــة والعناية بالبيئة
2- متابعة سير عمليات الإستخلاص
3- متابعة نسق إنجاز المشاريـــع
4- التنقيح النهائي لميزانية سنة 2019
5- احتساب المال الإحتياطي وتنقيح ميزانية سنة 2020
6- متابعة سير استخلاص معينات الكراء
7- مراجعة كراس شروط النظافة
8- تحيين قرار ضبط معلوم رفع الفضلات
9- إستشـــارة لتكليف فريق خاص لحماية المقرات البلدية
10- شؤون عقاريـــة ونزاعات
11- مواضيع مختلفـــة

افتتح السيد رئيس المجلس البلدي الجلسة مرحبا بالحضور شاكرا لهم اهتمامهم بمواكبة الدورة العادية الأولى للمجلس البلدي لسنة 2020 بمقر بلدية جمّال وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني للجلسة قامت السيدة هاجر الحيبار المساعد الأول لرئيس البلدية بتلاوة محضر الجلسة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ **2019/12/26** وقد دعا السيد رئيس البلدية من يرغب لإبداء ملاحظاته ثم تمت المصادقة بالإجماع ودون تحفظ على المحضر المذكور وقبل المرور إلى جدول أعمال الجلسة اقترح السيد الناصر العابد عضو مجلس بلدي المبادرة بنقاش وتداول المواضيع التي تخضع للمصادقة في مرحلة أولى ثم التعرض للمجالات الأخرى وقد تمت الموافقة بالإجماع على هذا المقترح .

وعلى اثر ذلك تم التطرق للمواضيع التالية :

1- التنقيح النهائي لميزانية سنة 2019 :

اقترح السيد رئيس البلدية على الحضور المصادقة على التنقيح النهائي لميزانية البلدية 2019 بإعتبار مجمل التنقيحات وقرارات التعديل الحاصلة عليها خلال السنة وذلك حسب المعطيات المالية والمحاسبية المعتمدة في الغرض وذلك بالترفيع فيها نهائيا من 6.082.000,000 د إلى 8.092.779,473 د أي بزيادة قدرها 2.010.779,473 د وقد تمت المصادقة بالإجماع على هذا الإقتراح .

2- احتساب المال الإحتياطي وتنقيح ميزانية سنة 2020 :

يحتسب المال الإحتياطي بإعتبار 80 % من فواضل العنوان الأول و 100 % من فواضل العنوان الثاني ومدخر السنة الفائتة وبالتالي تكون تصرف سنة 2019 حصيلة هذه المبالغ كالآتي :

98.586,974 + 717.529,348 + 52.246,060 = 868.362,382 د .

يقع الترفيع في ميزانية 2020 بمبلغ قدره : 868.362,382 د لتصبح 7.129.115,382 د عوضا عن 6.260.753,000 د بإعتبار نتيجة تصرف 2019 ويقع اعتبار مبلغ 5.277,505 دينار كفواضل للعنوان الثاني الجزء الخامس ينقل كما هو لسنة 2020 .

وقد بين السيد رئيس البلدية أن مجمل البقايا تتضمن بالخصوص مبلغا قدره 33 ألف دينار لا يتعلق بمشاريع متواصلة اقترح المكتب البلدي توزيعه بإعتبار 13 ألف دينار لإقتناء معدات إعلامية و20 ألف دينار لصيانة وتعهد الطرقات وقد تدخل الحاضرون للتأكيد على ضرورة أن تكون الصيانة والتعهد موجهة للساحات والأماكن التي تستحقها أكثر من غيرها مع وجوب بيان أماكن التدخل التي حصلت في مناسبات سابقة .كما اعتبر أن هناك بعض المناطق التي لم يقع التدخل فيها مطلقا وأنه آن الآوان لإعتبارها وبرمجة إعتمادات لها.
وقد تم اقتراح تكفل لجنة الأشغال مع الإدارة الفنية لضبط قائمة لنقاط التدخل الممكنة لبرنامج تعهد وصيانة الطرقات بحيث يقع تجميع مختلف الحاجيات لدى الإدارة وتتكفل لجنة الأشغال بضبط الأولويات .

وتدخل الحاضرون للإشارة إلى تجربة إستعمال الإسفلت البارد مع إمكانية تكليف فريق خاص للتدخلات الطفيفة وتجهيزه بآليات صغيرة .

وقد تمت المصادقة بالإجماع على احتساب المال الإحتياطي وتنقيح ميزانية سنة 2020 حسب المقترحات السالفة الذكر .

3- متابعة النظافـــة والعناية بالبيئة : كراس الشروط :

أعلم السيد رئيس البلدية الحضور أن صفقة النظافة تنتهي بموفى شهر مارس 2020 وأنه من المتعين إعداد كراس شروط جديد لتنظيم الصفقة الجديدة وأن البلدية رصدت إعتمادات تقدر بـ 200 ألف دينار للغرض وقد دار النقاش حول عديد النقاط المتعلقة بهذا الكراس تمثلت بالخصوص في :

- اقتراح تغيير المنطقة المسندة للمقاول حسب خريطة محينة .
- اقتراح الكنس بوسط المدينة والطرقات الرئيسية (مداخل المدينة).
- التساؤل حول مدى ضرورة تغيير كراس الشروط.
- التساؤل حول توقيت عمل المقاول وتوقيت عمل فريق عملة البلدية .

أشار رئيس المجلس البلدي إلى أنه تم ضبط منهجية جديدة للعمل وهي في طور التجربة حاليا كما تواصل البلدية تنفيذ حملات خصوصية ببعض المناطق ووسط المدينة وعبرعن الرغبة في دعم هذا المجهود الذي بدأ يعطي ثماره في ملاحظات المواطنين وتدخلاتهم .

وقد تمت المصادقة بالإجماع على كراس شروط صفقة النظافة بتغييرالمنطقة حسب الخريطة المصاحبة بملحق كراس الشروط المقترح والتأكيد على الكنس بوسط المدينة وبالطرقات الرئيسية.

4- تحيين قرار ضبط معلوم رفع الفضلات (الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات الصناعية وغيرها) :

يتضمن معلوم رفع الفضلات تعريفة تعاقدية تحدد ثمن رفع هذه الفضلات بمقدار ثلاثون دينارا للطن أو للجزء من الطن وقد كانت الاقتراحات في اتجاه مراجعة هذا المعلوم أما حسب السفرة أو حسب الطن.
وقد تداول المكتب البلدي في جلسته الأخيرة في الموضوع آخذا بعين الإعتبار طلبات المؤسسات التي تخضع للتدقيق ورغبة البلدية في خلق ثقافة جديدة وسلوك مبني على التعاقد واقترح التخفيض في التعريفة إلى حدود 20 دينار للطن أو الجزء من الطن .

وقد تدخل جزء من الحضور بخصوص بعض النقاط المتعلقة بهذا الموضوع حيث تساءل البعض على نسبة تجديد الإتفاقيات مع المؤسسات وعن بعض المخالفات التي لم يقع رفعها رغم اضرارها بالبيئة ورغم الإعلام بها كما تساءل البعض الآخر عن مسؤولية البلدية في اتلاف بعض الوثائق التي تحتوي على بعض المعطيات الخاصة عند رفعها للفواضل المعملية .

من جهة أخرى عبّر أحد الأعضاء عن الكلفة الحقيقية لرفع الفضلات ببعض البلديات التي تفوق 50 د للطن الواحد ومصير المؤسسات التي لم تقم بإبداء رأيها في التعاقد أو التجديد.

وقد تولى السيد رئيس البلدية الإجابة عن بعض هذه التساؤلات مؤكدا بالخصوص أن البلدية قامت بعديد المراسلات لعديد المؤسسات ولم تكتفي بالمؤسسات الكبرى أو التي تحتاج الإتفاقية في عملية تدقيقها الداخلي وأن البلدية ليس من مهمتها التثبت من محتوى الوثائق التي يقع إتلافها من طرف المؤسسات ثم بين أن اقتراح التخفيض إلى 20 دينار للطن أو الجزء من الطن الغاية منه خلق نوع من ثقافة التعود في انتظار تعميم التجربة وإنجاحها ثم فتح الباب للتصويت على مقترح التخفيض ولم يلق هذا المقترح تجاوبا وتم التصويت بـــ 04 صوت (نعم) في حين صوتت الأغلبية على الإبقاء على التعريفة القديمة أي 30 دينار للطن أو الجزء من الطن .

5- إستشـــارة لتكليف فريق خاص لحماية المقـرات البلديـة :

عرض السيد رئيس اللبدية على الحضور رغبة البلدية في التعاقد مع مختصين في الحماية وامن المؤسسات كحماية بعض المقرات الإدارية مذكرا إياهم أنه تم التداول في هذا الموضوع في جلسات سابقة وتم رصد الإعتمادات الضرورية للغرض.

وقد تم التصويت بالأغلبية على المقترح مع اعتراض السيد محمد زياد الماهر والسيدة حسناء التبيني قرب .

6- حول تثقيل معلوم أراضي غير مبنية :

أعلم السيد رئيس البلدية الحضور أنه تم اتخاذ قرار في احتساب المتر المرجعي للعقارات المبنية قدره ألف دينار يحتسب لبعض العقارات هي مقر شركة الإتحاد العام لمعامل الآجر بجمّال ومقر شركة السيراميك بجمّال وبطحاء المليح وبطحاء التجمع سابقا وأنه دفعا للإشكاليات التقنية في تثقيل هذا المعلوم وضمان حصول البلدية على المعاليم المستحقة فإنه من الأجدى اتخاذ قرار جديد في الموضوع بحيث يكون الثمن الحقيقي أو التجاري لعقار مقرشركة السيراميك بجمّال ومقر شركة الإتحاد العام لمعامل الآجر بجمّال بقدر 1.000,000 دينار للمتر المربع و بقدر 1.500,000 د للمتر المربع ببطحاء المليح وبطحاء دار التجمع سابقا.

وقد بين أن هذا الإقتراح تبناه المكتب البلدي إعتبارا لمعطيات موضوعية تتعلق خصوصا بالرغبة في حفظ حق البلدية وتمت المصادقة بالإجماع على هذا المقترح .

7- التعاقد مع موظفيـــــن :

تقدم السيد رئيس البلدية للحضور بإقتراح من أجل استعمال آلية التعاقد لتحسين نسبة التأطير بالبلدية خاصة بعد أن تتم إعطاء مرونة أكبر لهذه الآلية من حيث إجراءاتها ومن حيث تفعيلها مبينا أن الغاية من هذه الآلية هو ضخ دماء جديدة بالإدارة البلدية وسد شغورات كبيرة بعديد المصالح والأقسام.

وقد تفاعل الحضور مع هذا الإقتراح حيث دعى البعض إلى ضرورة إحداث لجنة مشتركة تتكون من الإدارة ومن أعضاء المجلس البلدي لتفعيل عمل الأعضاء ، كما بين البعض الآخر أن آلية التعاقد آلية مهمة وتقنية لا بد من ايلائها الأهمية التي تستحق ولم تتم المصادقة على هذا المقترح حيث كانت نتيجة التصويت كالآتـــــي :

- 05 صوت (نعم)
- 06 صوت (معترض)
- 05 صوت (محتفظ)

8- طلب قطعة أرض لبناء مقر جديد لمنطقة الأمن الوطني بجمّال :

أعلم السيد رئيس البلدية الحضور برغبة منطقة الأمن الوطني بجمّال في بناء مقر جديد لها بجمّال ورغبتها في الحصول على قطعة أرض تكون متواجدة بمكان ملائم وسط المدينة وقد طرح السيد رئيس البلدية التداول على مبدأ إعطاء الأرض قبل النظر في الإقتراحات الممكنة وبمقابل أو مجانا واتفق الحاضرون على أن بقاء منطقة الأمن الوطني بجمّال أولوية مطلقة كما اقترح البعض الآخر جزء من مقر المعتمدية للغرض ثم عرض رئيس المجلس مقترح توفير قطعة أرض من أملاك البلدية لبناء مقر منطقة الأمن الوطني بجمّال وتمت المصادقة بالأغلبية مع احتفاظ السادة ماهر الصيد ومصطفى بودقة وحسناء التبيني قرب .

ثم عرض السيد رئيس البلدية اقتراحين في نفس الموضوع يتعلق الأول بتوفير قطعة أرض على ملك البلدية قرب مقهى المنار (جزء من تقسيم قرباج) ويتعلق الثاني بإقتطاع جزء من مقر معمل على ملك البلدية كان مسوغا لفائدة شركة (RMC) وبعد التداول والنقاش تم الاتفاق على أن قطعة الأرض كائنة بحي المنار هي المقترح الأفضل ثم عرض رئيس المجلس البلدي المقترح على التصويت والمتمثل في توفير قطعة الأرض المذكورة لبناء منطقة الأمن الوطني بجمّال مجانا مع الإلتزام بإنطلاق الأشغال في آجل أقصاه سنتين وحظي المقترح بمصادقة أغلبية الحضور مع تحفظ السيدة حسناء التبيني واعتراض السيد مصطفى بودقة .

9-وضعيـــــات عقاريـــــــة :

تم تحت هذا العنوان دراسة سبعة حالات وملفات فنيّة لمجموعة من المواطنين بأحياء مختلفة من المدينة تعلقت بهم مخالفات عمرانية وتجاوزات لمثال التهيئة العمرانية وهي حالات مختلفة للإعتداء على الملك العام وعلى مثال التهيئة العمرانية وقد اقترح الحاضرون دراسة الحالات المعروضة (انظر التقرير المصاحب) وغيرها حالة بحالة ثم تم عرض اقتراح المكتب البلدي للحضور والمتمثل في مراسلة المعنيين بالأمر لرفع الإخلالات وتسوية وضعياتهم في آجال محددة ثم القيام بالإجراءات القانونية للمحافظة على الملك العام واحترام التراتيب العمرانية .

وقد تم الإتفاق على تبني مقترح المكتب البلدي والنظر في الإمكانيات المتاحة مع مراعاة مصلحة المواطن إن أمكن .

ورفعت الجلسة حوالي الساعة السابعة والنصف ليلا لعدم توفر النصاب القانوني ./.

رئيس المجلس البلدي

الحبيب الميلي